المرأة اليمنية في السلطة القضائية

إعداد: يُمنى أحمد

السلطة القضائية هي السلطة المسؤولة عن تحقيق العدالة وفصل النزاعات في الدولة من خلال مؤسساتها، وهي سلطة مستقلة في أداء مهامها وواحدة من سلطات الدولة الثلاثة: التنفيذية، التشريعية، القضائية. وتلعب الأخيرة دورًا أساسيًا في الحفاظ على النظام في المجتمع من خلال فصل النزاعات وضمان تحقيق العدالة والمساواة؛ وهذا ما يجعل وجود المرأة فيها ضرورةً ملحةً؛ لتحقيق وضمان المساواة الجندرية المجتمعية وتحديث القانون، ولأن المرأة ستساهم بشكل كبير في إنفاذ القانون في المؤسسات القضائية ومضاعفة الجهود المبذولة لمكافحة الفساد فيها.

في السنوات الأخيرة، وقبل بدء الصراع في اليمن، استطاعت المرأة اليمنية أن تكون حاضرة في مؤسسات الدولة بشكل كبير، لا سيما في السلطة التشريعية، فهناك نماذج نسائية في مواقع صناعة القرار في مجالس النواب والشورى والوزراء. مع ذلك، كانت مشاركتها في مؤسسات السلطة القضائية شحيحة جدًا رغم الجهود المبذولة من النساء أنفسهن لضمان زيادة مشاركتهن والمساواة بين الجنسين التي كفلها القانون اليمني في نصوصه الدستورية المُشكِّلَة في مجموعها أساسًا قانونيًا لممارسة المرأة اليمنية لحقوقها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز مشاركتها في جميع مؤسسات الدولة. على إثر ذلك، أجرت وحدة المعلومات واستطلاع الرأي في "يمن انفورميشن سنتر" استطلاعًا يبين توجه المجتمع اليمني واعتقاداته حول حضور المرأة في السلطة القضائية في اليمن.

أُقيم الاستطلاع على عينة بحثية بلغت (931) شخصًا، كان أكثر المشاركين فيه من الذكور بنسبة 75.6% مقابل 24.4% من الإناث، وبفئات عمرية متفاوتة؛ فـــ33.2% منهم من فئة الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين 36-45 عاماً، و28.1% منهم ما بين 26-35 عامًا، وكانت أعمار 19.2% ما بين 46-65 عامًا، فيما 15.8% كانت أعمارهم ما بين 18-25 عامًا، و3.7% فقط كانت أعمارهم 65 عاماً فما فوق.

أما عن المستويات التعليمية للمشاركين؛ فقد كان أغلبهم من الحاصلين على شهادة البكالوريوس بنسبة 42.2%، ثم الحاصلين على الشهادات العليا وشهادة الثانوية العامة بنسبة 19.3% لكل فئة، ثم الطلاب الجامعيين بنسبة 12.3%، وبنسبة 6.9% للحاصلين على شهادة الإعدادية.

شمل الاستطلاع نطاقًا جغرافيًا وصل إلى سبعة عشر محافظة يمنية من أصل واحد وعشرين محافظة، هن: صنعاء بنسبة 36.3%، تعز بنسبة 15.7%، إب بنسبة 13.3%، عدن بنسبة 11.5%، حضرموت بنسبة 3.5%، حجة بنسبة 2.9%، ذمار بنسبة 2.6%، الحديدة بنسبة 2.1%، وبنسبة 2% لكل من أبين وعمران على حدة، و1.8% لكل من الضالع والمحويت على حدة، وبنسبة 1.5% لمحافظة البيضاء، وريمة بنسبة 1.1%، وصعدة بنسبة 0.8%، ومأرب بنسبة 0.7%، أما لحج فوصلت نسبة المشاركين فيها إلى 0.4% فقط.

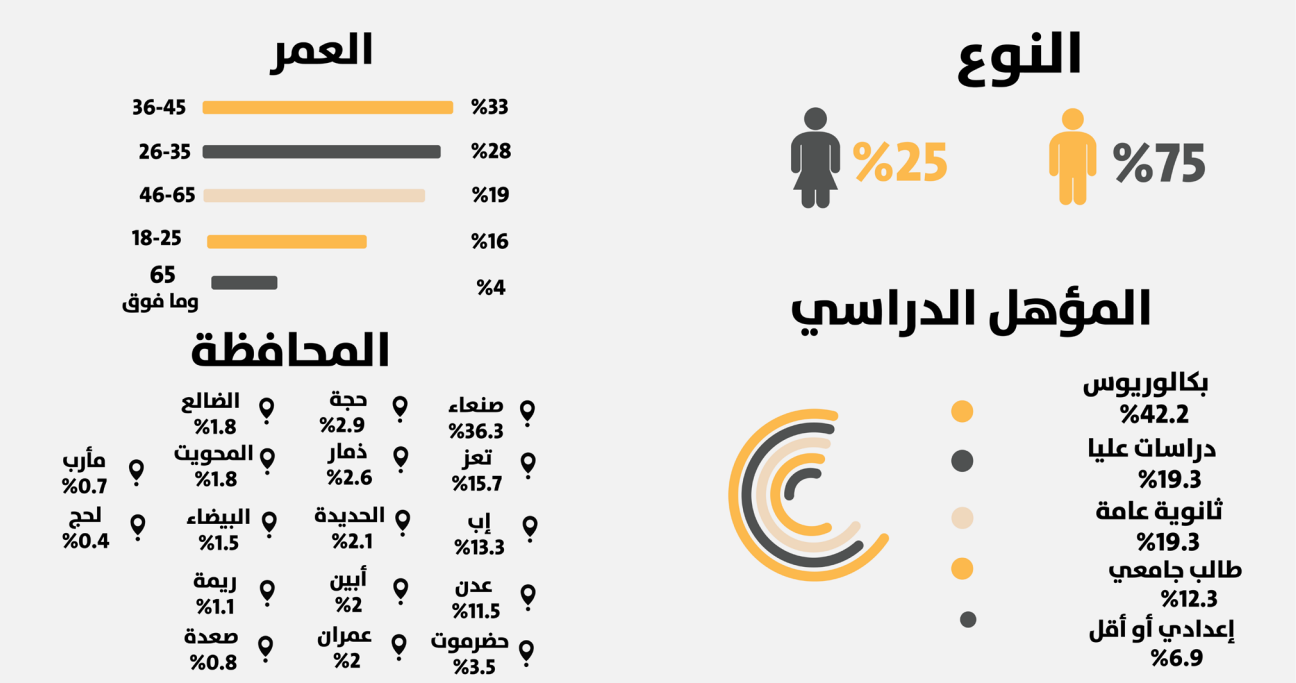

النتائج الرئيسة

يرى 84.2% من المشاركين في الاستطلاع ضرورة وجود المرأة في السلك القضائي في اليمن، فيما يعتقد 15.8% عكس ذلك قائلين إن وجودها غير ضروري لأسباب عديدة، ذكروا منها: اعتماد المرأة على عاطفتها في اتخاذ القرارات مما يجعلها غير صالحة في القضاء، اعتقادهم أن عمل المرأة في السلك القضائي لا يجوز شرعاً وأنها غير مؤهلة بما يكفي، العادات والتقاليد، طبيعة العمل في السلك القضائي، وأسباب أخرى.

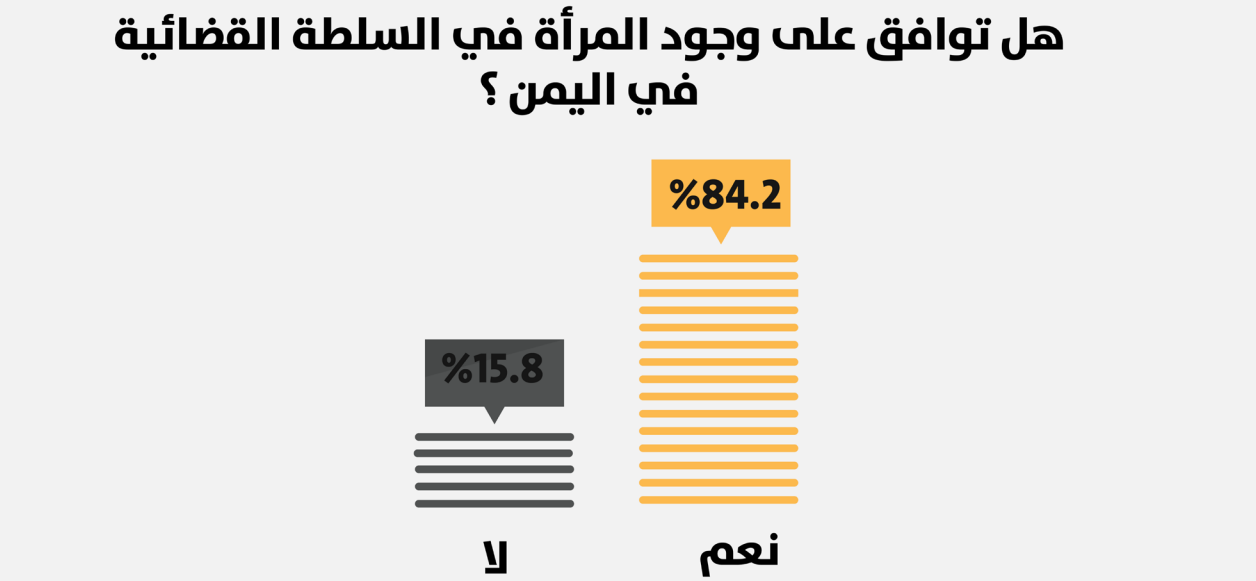

وعند سؤال المستطلَعين عما إذا كان حضور المرأة في السلطة القضائية سيساهم في التخلص من الفساد القضائي في اليمن، أجاب 60.4% منهم بـ"نعم"؛ لإيمانهم بقدرة المرأة على الحد من ذلك، وأجاب 22% بـ"لا" مما يعني أنهم لا يؤمنون بقدراتها، أما 17.6% فقالوا إنهم لا يملكون أدنى فكرة حول الموضوع.

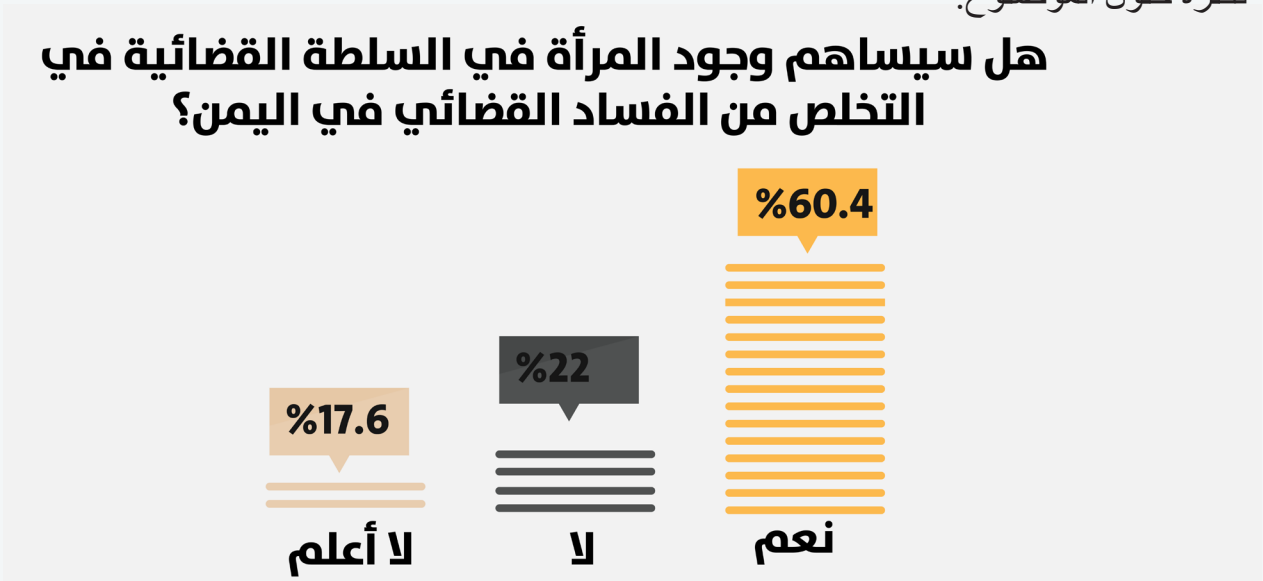

وبخصوص أجهزة السلطة القضائية وأيها سيكون أكثر ملاءمة لتعمل المرأة فيها كانت إجابات المشاركين في الاستطلاع كالآتي: حُللتْ كل إجابة عن هذا السؤال -بوصفها عينة منفصلة- بنسبة تقدر بـــ100% (سؤال متعدد الخيارات).

- المحاكم، بنسبة 61.1%
- المحاماة، بنسبة 60.2%
- النيابة العامة، بنسبة 42%
- أجهزة الشرطة، بنسبة 34%

أي من أجهزة السلطة القضائية التالية يمكن للمرأة المشاركة فيها بشكل أكثر فاعلية ؟(سؤال متعدد الخيارات)

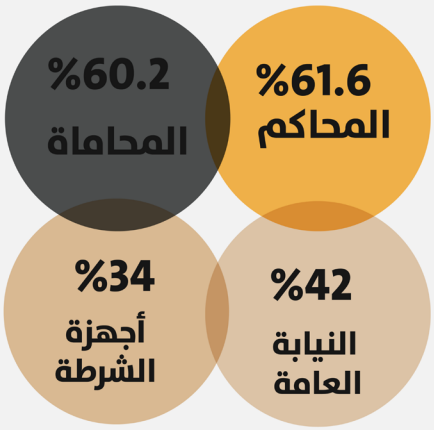

في السلك القضائي تتمثل أهم التحديات- بحسب آراء المشاركين- في الآتي: حُللتْ كل إجابة عن هذا السؤال -بوصفها عينة منفصلة- بنسبة تقدر بـــ100% (سؤال متعدد الخيارات).

- العادات والتقاليد، بنسبة 67.3%.
- نظرة المجتمع للمرأة العاملة في السلك القضائي، بنسبة 45.7%.
- التنشئة المجتمعية الخاطئة، بنسبة 36.5%.
- قلة تدريب وتأهيل النساء ليعملن في القضاء، بنسبة 31.9%.

لماذا لا تصلح المرأة للعمل في السلطة القضائية في اليمن؟ (سؤال متعدد الخيارات)

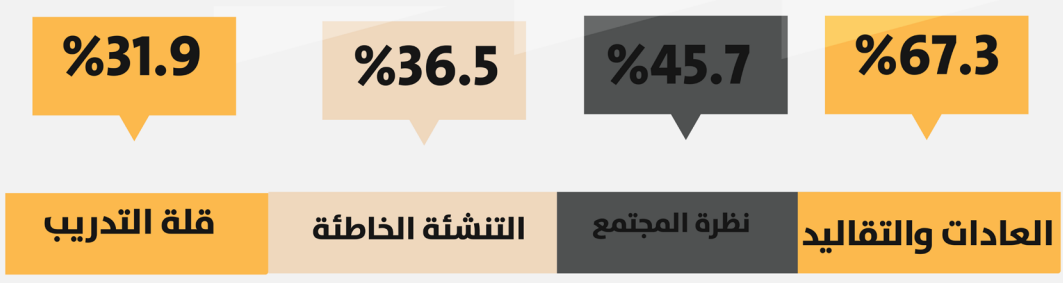

يرى 20.4% من المستطلعين أن مدى مشاركة المرأة في هذه الأجهزة كبير، ويرى أن مدى حضورها 18% متوسط، فيما يعتقد 61.6% أنه صغير جدًا.

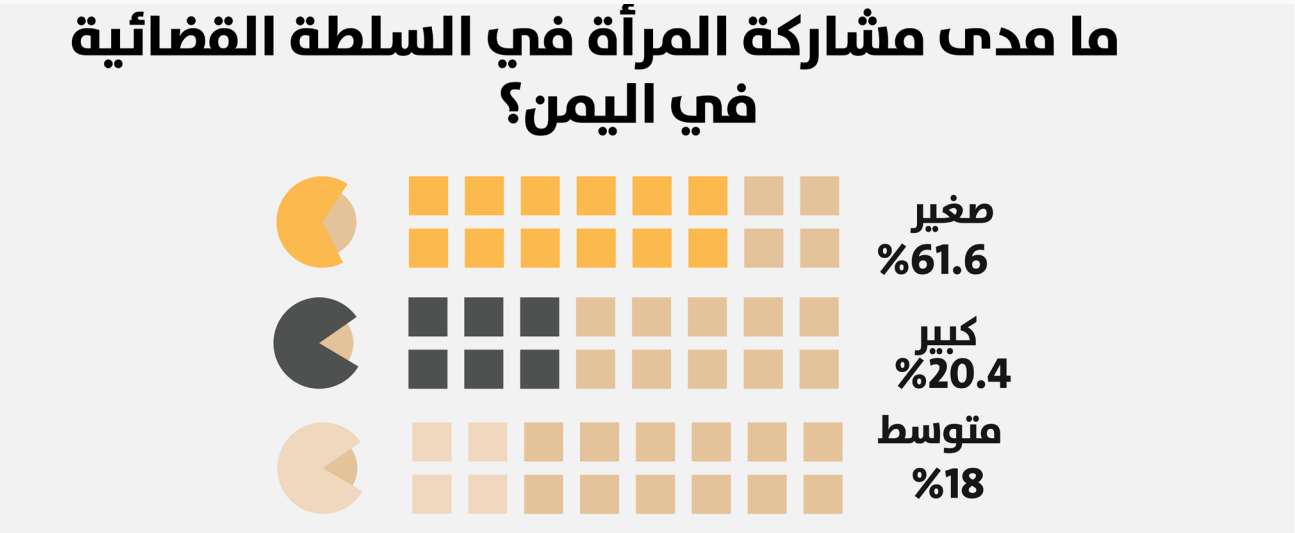

هذا، ويعتقد المستطلعون أنه يمكن دعم وتعزيز حضور المرأة في أجهزة السلطة القضائية من قبل الجهات الحكومية والمنظمات المجتمعية، من خلال: حُللتْ كل إجابة عن هذا السؤال -بوصفها عينة منفصلة- بنسبة تقدر بـ100% (سؤال متعدد الخيارات).

- التوعية بأهمية الدور الذي تلعبه المرأة في هذه الأجهزة، بنسبة 59.6%.
- تشجيع الفتيات للالتحاق بالكليات القانونية، بنسبة 33.2%.
- تطوير التشريعات لدعم مشاركة المرأة في السلطة القضائية، بنسبة 29.7%.
- إنشاء مركز التدريب والتأهيل للنساء، بنسبة 23.5%.
- المساهمة في العمل على تكافؤ الفرص بين الجنسين في أجهزة السلطة القضائية، بنسبة 20%.